الطلب على الواردات في الجزائر بين المحددات الإقتصادية والديموغرافية

دراسة قياسية للفترة 1990-2020 باستخدام منهج ARDL

The demand for imports in Algeria between economic and demographic determinants

Standardized study for the period 1990-2020 using the ARDL method

عبد الحكيم قلوح[1] ، هشام طلحي[2]

[1] جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، abdelhakim.guellouh@univ-biskra.dz

[2]جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، hichem.talhi@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2023/02/19 تاريخ القبول: 2023/06/12 تاريخ النشر: 2023/06/18

الملخص:

استهدفت هذهالدراسة محددات الطلب على الواردات في الجزائر مع تحليل العناصر الأساسية التي تميز اقتصادها خلال الفترة 1990-2020، وتم تحديد ثلاثة متغيرات إقتصادية كلية بالإضافة إلى متغير معدل النمو السكاني، وقد استخدمت الدراسة منهجية ARDL وكانت النتائج تشير إلى أثر تلك المتغيرات على الواردات في الأجل الطويل، لذلك فإنه يمكن للدولة الإعتماد عليها في اتخاذ القرارات الإقتصادية الإستراتيجية.

الكلمات المفتاحية:الطلب على الواردات، محددات الواردات، الجزائر، النمو السكاني.

Abstract:

This study targeted the determinants of import demand in Algeria with an analysis of the basic elements that characterize its economy during the period 1990-2020, and three macroeconomic variables were identified in addition to the population growth rate variable. The study used the ARDL methodology, and the results indicated the impact of these variables on imports in Algeria. The long term, so the state can rely on it to make strategic economic decisions.

Key words: Import demand, import determinants, Algeria, population.

المؤلف المرسل: عبد الحكيم قلوح، **الإيميل:** abdelhakim.guellouh@univ-biskra.dz

1. مقدمة :

تسعى الدول إلى تحقيق الإحتياجات الوطنية من السلع والخدمات من خلال إنتاجها المحلي مع الاستعانة بالواردات من دول أخرى، وعليه فإنه لا يمكن تصور العلاقات الاقتصادية الدولية بدون عنصر الإستيراد بالرغم من وجود العديد من الدول التي تتميز باقتصاد متكامل، وموارد محلية معتبرة تجعلها تستغني عن الإقتصاديات الخارجية إلا أننا نجدها من أكبر الدول المستوردة، وبالتالي فإن هذه الوضعية طرحت جدلا دائما أمام العلماء والمفكرين الإقتصاديين، حيث حاولوا تفسير المحددات التي تحكم حركة الواردات عبر الدول ودوافع النشاط التجاري الدولي وقد خلص النقاش الإقتصادي إلى وجود العديد من تلك الدوافع والمحددات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية وغيرها؛ تجعل من التبادل التجاري الدولي رابطا مهما في إحداث التوازنات في الإقتصاد الكلي والمساهمة في التنمية المحلية وصولا إلى استقرار المجتمعات وتحقيق الرفاهية، وبغض النظر عن المعايير الإقتصادية لزيادة أو تراجع الواردات فإن الكثافة السكانية للبلدان تعبر عن قوة الطلب وتلعب دورا أساسيا في العلاقة بين قوة الإستيراد وإشباع رغبة المجتمع سواء في حاجاته المباشرة أو غير المباشرة.

وفي السياق ذاته فإن الحديث عن إقتصاد الجزائر خاصة بعد سنة 1990باعتبارها بداية الإنفتاح التجاري بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90 يتبين بشكل واضح اعتمادها على القطاع الخارجي وارتفاع نسبة الواردات، كما تشير الإحصائيات إلى أن الواردات الجزائرية تتنوع بين منتجات أولية ووسيطية ومنتجات للإستهلاك النهائي؛ تغطيها بشكل كامل صادرات الطاقة التي تعتبر المكون الأساسي للناتج المحلي الخام، حيث جعلت من الإقتصاد الوطني عرضة للتأثير المباشر والقوي للتقلبات الدورية والأزمات الدولية المختلفة، كما لا يفوتنا الإشارة إلى زيادة النمو السكاني بعد العشرية السوداء وتحسن الأوضاع الأمنية مما يزيد من معدلات الإستهلاك المحلي.

1.1. إشكالية الدراسة:

من خلال ما ورد أعلاه وربطا بين تحليل دوافع طلب وتنوع الواردات وكثافتها فإنه يمكن بلورة الإشكالية التالية حول واردات الجزائر: ماهو أثر المؤشرات الكلية للإقتصاد الجزائري على نمو الواردات في ضل معدلات النمو السكاني خلال الفترة 1990-2020؟

2.1. فرضيات الدراسة:

للإجابة عن هذه الإشكالية تم اعتماد الفرضيات التالية:

- يرتبط الطلب على الواردات الجزائرية بمحددات ذات طبيعة إقتصادية أساسا خلال الفترة 1990-2020.
- يعتبر نمو الكثافة السكانية عامل أساسي لزيادة الواردات الجزائرية في الآجال الطويلة.
- تشكل القرارات الإدارية للحكومة الجزائرية العامل الحاسم في تغير دالة الطلب على الواردات.

3.1. منهج الدراسة:

لمعالجة هذا الموضوع تم استخدام المنهج التحليلي بالإعتماد على القياس الإقتصادي المتمثل في منهجية الإنحذار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة (ARDL) باعتباره الأسلوب الأمثل في قراءة العلاقة بين المتغيرات للخروج بنتائج مقبولة للمقاربة الإقتصادية للدراسة.

4.1. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى معرفة أثر نمو الكثافة السكانية على زيادة الواردات بالموازاة مع عوامل إقتصادية أساسية في دخل الفرد وزيادة الإستهلاك لديه حيث حددت في: الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف الحقيقي الفعلي، نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، مما يساعد على رسم السياسات الإستراتيجية وزيادة الإستثمارات المحلية وتنظيم التجارة الخارجية.

5.1. أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة في الوصول إلى مؤشرات يمكن الوثوق بها في تقدير سلوك الطلب على الواردات والذي من خلاله يسمح باتخاذ القرارات الإقتصادية والإجتماعية وتقدير الموازنة بينهما على المدى الطويل.

2.الدراسات السابقة:

أخذ موضوع الطلب على الواردات اهتماما واسعا أمام العديد من الدراسات التي اعتبرته كظاهرة إقتصادية من خلال حصر محدداته في المتغيرات الإقتصادية الكلية، ومن خلال ما يأتي نقوم بعرض بعض الدراسات التي تناولت الموضوع من زوايا متعددة والتي لها صلة بصفة مباشرة بموضوع هاته الدراسة.

1.2. دراسة سامي بن جدو 2022: بحثت في تقدير محدد الطلب على الواردات الجزائرية خلال الفترة 1980-2017 باستخدام منهج ARDL على ثلاثة متغيرات أساسية تمثلت في الناتج المحلي الإجمالي، الأسعار النسبية، حجم الصادرات، وقد خلصت نتائج التقدير إلى عدم مرونة الواردات لهاته المحددات، وعلى الرغم من ذلك إلا أن الصادرات تعتبر أهم محدد لها في الأجل القصير يليها الناتج المحلي الإجمالي ثم الأسعار النسبية، بينما في الأجل الطويل يعتبر الناتج المحلي الإجمالي المحدد الرئيسي للواردات الجزائر يتلي الأسعار النسبية في حين أنّ الصادرات غير معنوية، وقد كشفت أيضا نتائج التقدير على أنه في حالة وقوع صدمة فإنّ المدة التي تستغرقها الواردات لكي ترجع إلى توازنها هي 6.30 سنة، وأنّ سرعة التعديل نحو التوازن هي 0.15 % في كل سنة، وهي نسبة ضعيفة جدا يمكن تفسيرها بوجود عقبات أو سياسات تجارية مما يلزم وقتا للتعديل (بن جدو، 2022).

2.2. دراسة إينال أمينة وآخرون 2016: حاولت هذه الدراسة تقدير دالة الطلب على الواردات الجزائرية خلال فترة زمنية تمتد من 1980 إلى 2014 لمعرفة أهم المحددات الاقتصادية الكلية التي تؤثر في حجم الواردات باستعمال النموذج (ARDL)، حيث تناولت خمسة متغيرات تمثلت في: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات البترولية، سعر الصرف الحقيقي الفعلي، مؤشر الأسعار النسبية للواردات، الرسوم الجمركية، وقد خلصت النتائج إلى وجود علاقة تكامل متزامن بين حجم الواردات ومتغيرات الدراسة في المدى الطويل، حيث يرتبط حجم الطلب على الواردات إيجابيا مع كل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات البترولية، سعر الصرف الحقيقي الفعلي، ومؤشر الأسعار النسبية للواردات، وعكسيا مع الرسوم الجمركية (أمينة، شيبي، و بدو، 2016).

3.2. دراسة بوالكور نورالدين 2016: بحثت الدراسة في اختبار فرضية أساسية لمعرفةمحددات الطلبعلىالوارداتفيالجزائر، وقد قامت في ذلك علىتفسيرالتغيراتالتيتحدثفيالدخلالحقيقي،الأسعارالنسبية،وسعرصرفالدينارالجزائريمقابلالدولارالأمريكي من خلال نموذج قياسي، وقدتوصلتالدراسةإلىوجودعلاقةقصيرةالأجلوعلاقةطويلةالأجلبينالوارداتومحدداتها، حيث بلغت مرونة الواردات بالنسبة للدخل الحقيقي 0.17 % في المدى القصير و1.58% في المدى الطويل، بينما بلغت مرونة الواردات بالنسبة للأسعار النسبية −0.78% في المدى القصير و−3.68% في المدى الطويل، بينما بلغت مرونة الواردات بالنسبة لسعر الصرف −1.9 % في المدى القصير و−2.37 % في المدى الطويل(بوالكور، 2016).

وفي نفس السياق جاءت هاته الدراسة تحاكي أهداف الدراسات السابقة في تقدير دالة الواردات الجزائرية والبحث في محدداتها، وقد أخذت ثلاثة متغيرات إقتصادية كلية تمثلت في الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف الحقيقي الفعلي، ونصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، بيد أنها أضافت متغيرا رابعا تمثل في معدلات النمو السكاني إذ لم تتطرق إليه الدراسات السابقة كما أنه لم يأخذ نصيبه من التحليل الإقتصادي في نظريات التجارة الدولية، حيث ركز أغلبها على العوامل الإقتصادية والسياسية، بالرغم من أن النمو السكاني هو الخلفية الأساسية لنمو الطلب على الإستهلاك والبحث عن الرفاهية الإجتماعية التي تقابل تحقيق الحاجات المتزايدة للسكان.

3.الأدبيات النظرية لمحددات الطلب على الواردات:

تناول العديد من المفكرين الإقتصاديين محددات الواردات سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة،وذلكأثناء دراستهم مواضيع موازية كتنمية الصادرات أو جذب الإستثمار الأجنبي المباشر وكذا قواعد التمويل والتحويلات المالية الدولية، وفي ذلك فقد اعتبر المذهب التجاري الواردات على أنها عنصر سالب في إقتصاد الدولة وزيادة الثروة،وبناءا على ذلك عمل على تقييد عمليات الإستيراد لزيادة كميات المعادن النفيسة في الداخل من خلال منع خروجها لزيادة الفائض في الميزان التجاري وتحقيق الرفاه الإقتصادي (Ramona, 2016, p. 245)، إلا إن دفيد هيوم (David Hume) عارض هذه الفكرة وطرح منظور التوازن التلقائي واعتبر أن المعدن النفيس يتوزع بين البلدان الداخلة في العلاقات التجارية دون

تدخل الدول، وبذلك تعمل الواردات دور الموازن في دخول وخروج المعادن من خلال آلية إرتفاع أسعار السلع والخدمات المحلية مما يزيد من الطلب على السلع الأجنبية(الكليدار و ناصر، 2014، صفحة 29)، غير أن آدم سميث (Adam Smith) قدم طرحا جديدا لموضوع الواردات في نظرية الميزة المطلقة (AbsoluteAdvantage) واعتبر أنه على الدولة إستيراد السلع التي تكون تكلفة إنتاجها محليا أعلى من الدول الأخرى(كافي، 2016، صفحة 48) ولقي تأييدا من دفيد ريكاردو غير أن هذا الأخيراعتمد على خاصية الميزة النسبية (ComparativeAdvantage) في إنتاج السلع وأن على الدولة إستيراد البضائع التي لا تتفوق في إنتاجها كما أن عليها التخصص في الإنتاج والتصدير والإستيراد كذلك (Sejkora & Sankot, 2017, p. 2)، إلا أن ذلك لا يكفي لقيام التبادل التجاري الدولي حسب جون ستيوارت ميل (J.S.MILL) بل يجب إدخال عنصر الطلب ومدى قوته ومرونته عند كل دولة وهذا يتحدد أيضا بمدى تغطية صادرات البلد للواردات التي ترغب في الحصول عليها (كافي، 2016، الصفحات 54-55).

وفي نفس السياق ذهب كل من هيكشر وأولين (في نظرية نسب عناصر الإنتاج) إلى أبعد من ذلك حيث اعتمدا على الوفرة النسبية لعامل الإنتاج كمصدر للميزة النسبية وأن اختلاف مدى وفرة عناصر الإنتاج والنسب المستعملة من بلد لآخر هي من تحدد من سيصدر وبالتالي يكون البلد الآخر مستوردا له، مع فرضية مساواة الدخل بين البلدان والتي تُعرف باسم "مفارقة ساموبلسون"، غير أن هذه النظرية ركزت على الموارد الأولية والطبيعية؛ حيث طور المؤلفون بشكل أساسي نظريات سميث وريكاردو وأعادوا صياغة محتواهم مع استدراك ومراعاة عوامل الإنتاج التي يتمتع بها كل بلد(Ramona, 2016, p. 246)، لكن تطبيق هذا المنظور من قبل ليونتيف 1951(Leontief Wassily) على الإقتصاد الأمريكي كشف أن تصدير السلع واستيرادها تحدد من خلال تكلفة العامل البشري، وتم إدخال مزايا نسبية أخرى مثل: البحث والتطوير، الفرق في المهارات، مستويات التعليم العالي وعوامل رأس المال البشري الأخرى، مع مراعاة دور الموارد الطبيعية كالأرض وغيرها (Dietzenbacher & Lahr, 2004, p. 19)، لذلك أضاف كيسينغ 1965 (Donald B. Keesing) في نظريته (نسب عوامل الإنتاج الجديدة) أن نسب اليد العاملة الماهرة

والبسيطة هي من تصنع الفارق في الطلب على السلع ومنه فإن الدول ذات الندرة النسبية في الأيدي العاملة الماهرة وذات الوفرة النسبية في الأيدي العاملة الغير ماهرة سوف تستورد سلع كثيفة رأسمال البشري الماهرة، وتتخصص في تصدير السلع كثيفة العامل البشري غير الماهرة(لعويسات، 2000، صفحة 32)، كما جاء ليندر(Lider. 1961) أيضا بفرضية تشابه الأذواق واكتشاف السلع الجديدة من قبل المستهلكين من الدول الأخرى ذات المستوى المتماثل من التطور الاقتصادي والذين لديهم نفس تلك الحاجات، سرعان ما يكتشفون المنتج الجديد(ابراهيم، 2010، صفحة 25) وبالتالي يكون محل طلب على الإستيراد، بينما بنى ألفريد مارشال (A. Marshall) فكرة استيراد السلع والخدمات على وجود غلة الإنتاج المتزايدة حيث تكون تكاليف الإنتاج في انخفاض مستمر من خلال التوسع في الإنتاج مما يدفع بالمستهلكين الأجانب إلى زيادة الطلب عليها بالرغم من وجودها محليا وهذا طبعا في ضل الحرية التجارية(خروف، 2015، صفحة 17)، ومن جهة أخرى فإن الفجوة التكنولوجية بين البلدان والوقت الذي تستغرقه (الفجوة الزمنية) الدول الأخرى لتقليد ابتكار ما أو مثيل له وكذا "فروق التكلفة النسبية" الناجمة عن تلك التطورات حتما سيؤدي إلى إستيراد تلك السلع(Posner, 1961, p. 323)، وفي هذا الصدد ربط Krugman حالة التقدم التكنولوجي بين البلدان المتقدمة منها تركيز إنتاجها على الصناعة التكنولوجية والأكثر تطورا بينما تتركز البلدان النامية على السلع العادية والأكثر عمالة وبالتالي تنشأ على إثر ذلك حركة الواردات بين تلك الدول على أساس التخصص في الإنتاج (Krugman, 1985, p. 48).

ومن جهة مغايرة لما ورد في النظريات السابقة اعتبر الإقتصادي تينبرغن (Jan Tinbergen1962) أن التبادل التجاري بين دولتين يتناسب مع حجم الإقتصاد (نموذج الجاذبية في التجارة الدولية) والذي يقاس بالناتج المحلي الإجمالي والمسافة بينهما بافتراض انخفاض التكاليف التي تنشأ من حجم الناتج المحلي وانخفاض تكاليف الشحن والنقل وربح الوقت(إسماعيل و محمود، 2018، صفحة 14)، ومن خلال ذلك العامل يتبين محدد الإستيراد لتلك الدول، أما بورتر (Porter 1990) فقد أرجع حدوث الإستيراد إلى الميزة التنافسية للدولة حيث حدد أربعة عناصر تقوم على جذب الطلب الدولي على السلع وهي استراتيجية الشركة والصناعات ذات الصلة على السوق المحلية وكذا موقع الدولة من عوامل

الإنتاج، لينتج تفاعل بين هذه العناصر في استراتيجية متكاملة، وعليه فإن Porter أيضا أشار إلى عوامل تخفيض تكلفة المنتج في زيادة الطلب على الواردات (Porter, 1990, p. 78).

كما قدم كل من جوهانسون وفالني (Johanson & Vahlne) عام 1975 عنصرا جديدا من شأنه زيادة الواردات بتأسيس أعمال الإنتاج والتصنيع في الدول الأجنبية حيث تدخل في عمليات إستثمارأجنبي مباشر ودخول أسواقها (Johanson & Wiedersheim, 1975, pp. 306-307) كما أشار إلى ذلك فيرنون (Vernon 1966) في نظرية دورة حياة المنتج بشكل أوسع، وهذا ما يقودنا إلى نموذج التجارة داخل الصناعة أي أن الإستيراد والتصدير المتزامن للمنتجات التي تنتمي إلى فئة صناعية واحدة تؤدي إلى تبادل السلع داخل الصناعات وليس بينها فقط، وهذا في ضل الشركات المتعددة الجنسيات التي تبحث عن تقسيم العمل بشكل أدق لبلوغ الابتكار واستخدام مهارات فريدة، بالإضافة إلى تحقق وفورات الحجم وانخفاض تكلفة تلك المهارات الفريدة (Ruffin, 1999, p. 2)، وبالتالي الاستحواذ على أكبر قدر من الأسواق الدولية.

من خلال عرض مختلف الآراء الإقتصادية لدوافع ومحددات الواردات فإنه يمكن تقسيمها إلى عوامل تقليدية تتمثل في مدى توفر الموارد الطبيعية والبشرية وارتفاع الدخل أو انخفاضه، وعوامل حديثة تتمثل في تمايز المنتج من خلال التكنولوجيا والتخصص الدقيق، وكذا تخفيض تكلفة الإنتاج من خلال وفورات الحجم التي تتميز بها الشركات المتعددة الجنسيات، ومن الملاحظ أن الأفكار والآراء الإقتصادية المذكورة أعلاه تطرقت إلى العديد من الجوانب الإقتصادية التي تستدعي عملية الإستيراد وتحفزها إلا أنها غفلت عن تأثير النمو السكاني الذي يعتبر الخلفية الطبيعية لنشوء الرغبة والحاجات واستهداف إشباعها من خلال الإستيراد ومن جهة أخرى لا تقل أهمية عن ذلك فإن تأثير السياسة التجارية للبلد والتي غالبا ما تبنى على موضوع الحمائية أو انعكاسا لوضعية مالية معينة للبلاد.

4.تحديد وتعريف متغيرات النموذج القياسي للدراسة:

من خلال الإطلاع على مختلف نظريات التجارة الخارجية والتركيز على موضوع الواردات ومحدداتها، وإسقاطا على الإقتصاد الجزائري الذي يتميز بالإعتماد على مداخيل

المحروقات والتي تغطي وارداته، ومن جهة أخرى يتميز بسعر الصرف الجزائري المدار والذي يشهد عمليات تخفيض مستمرة وشبه دائمة، مما يؤثر بطريقة مباشرة على أسعار الواردات كما يؤثر أيضا على مداخيل الأفراد من عمليات تحويل العملات إلى الداخل سواء في شكل مداخيل من القطاع الخارجي أو تحويلات الأفراد، كما لا يفوت هاته الدراسة إدخال متغير آخر لا يقل أهمية عن سابقيه ألا وهو نمو الكثافة السكانية، وبالتالي فإن الحديث عن الواردات الجزائرية يستدعي الحديث عن أربعة متغيرات أساسية هي: معدلات نمو الناتج الإجمالي المحلي، أسعار الصرف الحقيقية الفعلية، ونصيب الفرد من إجماليالدخلالقومي، ومعدلات النمو السكاني، وتكتب رياضيا بالمعادلة التالية:

$$ = f(EX, GDP, , GNP - P)$$

حيث:

- الواردات: هي مشتريات المستهلكين المحليين للسلع والخدمات المنتجة في الخارج بواسطة الأجانب(مندور، عطية ناصف، و محب زكي، 2004) ويتماستيرادهابغيةاستهلاكها بشكل نهائي أواستخدامها داخلالاقتصادالوطني كسلع وسيطية، ونرمز لها بالرمز M.
- سعر الصرف: يعرف عادة بأنه سعر العملة الأجنبية مقوما بوحدات من العملة المحلية أي عدد من الوحدات من العملة المحلية اللازمة للحصول على وحدة من العملة الأجنبية، أو هو سعر مبادلة عملة ما بأخرى، وهكذا تعد إحدى العملتين سلعة في حين تعتبر الأخرى السعر النقدي لها(الحصري، 2010، صفحة 90)، وأخذت الدراسة معدلات سعر الصرف الفعلي ونرمز لها بالرمز EX.
- الناتجالمحلي الإجمالي: هو إجماليالقيمةالسوقيةللسلعوالخدماتالتييتمإنتاجهاداقتصادالبلدخلالفترةزمنيةمحددة، وتشملجميعالسلعوالخدماتالنهائية التييتمإنتاجهاالمتعاملونالاقتصاديونفيذلكالبلد،ويتماستخدامهكمقياسرئيسيللناتجوالنشاطالاقتصادي(Peter, 2017)، وقد أخذت الدراسة معدلات الناتج الإجمالي كمتغير في دالة الواردات تحت الرمز (GDP).

- إجماليالدخلالقومي:هوالمبلغالإجماليللأموالالمكتسبةمنقبلالأفرادوالشركاتفيالدولة، ويتماستخدامهلقياسوتتبعثروةالأمةمنسنةإلىأخرى حيثيتضمنالناتجالمحليالإجماليللدولة (GDP) بالإضافةإلىالدخلالذيتحصلعليهمنمصادرخارجية (CHENG, 2021)، أما نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي فهو إجمالي الدخل القومي مقسوماً على عدد السكان، وترمز له هاته الدراسة بالرمز GNP-P.
- معدلات النمو السكاني: هو متوسطالمعدلالسنويلتغيرحجمسكانبلدأومنطقةجغرافيةمعينة،خلالفترةمحددة، ويعبرعنالنسبةبينالزيادةالسنويةفيحجمالسكانوإجماليعددالسكانلتلكالسنة(Who, 2023)، ويعتبر معلمةموجزةلاتجاهاتفيالكثافةالسكانية، تخبرناعماإذاكانت هذهالكثافة تتزايدأوتتناقصومدىسرعةتغيرهما(Sibly & Hone, 2002, p. 1153)، وترمز لها الدراسة بالرمز و pp.

5. عرض وتحليل نتائج الدراسة القياسية:بعد تحديد متغيرات الدراسة أخذت بياناتها من موقع البنك الدوليوتم تحويلها إلى الصيغة اللوغاريتمية للحصول على المرونة وتخفيف التقلبات في نفس المتغير وفيما بين المتغيرات فأصبحت معادلة الطلب على الواردات كما يلي:

$$\square\square\square = f(LNEX, LNGDP, \square\square\square, LNGNP - P)$$

وباستعمال منهج الإنحذار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) وعن طريق البرنامج الإحصائي (E-Views 10) تحصلنا على النتائج التالية:

1.5. اختبار سكون السلاسل الزمنية (Unit Root Test): باستخدام اختباراديكي فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller)،تم اختبار استقرارية السلاسل الزمنية بهدف تجنب مشكلة الارتباط الزائف بين متغيرات الدراسة، وتحديد درجة تكاملها لتقرير صلاحيتها عند استعمال منهج (ARDL)، وقد أظهرت النتائج كما هي ملخصة في(جدول الملحق 01)؛ بأن المتغيرات LNEX وLNPPمستقرين عند المستوى I(0)، أما باقي المتغيرات فهي مستقرة عند أخذ الفرق الأول I(1)، ومن خلال ذلك فإن استقرارية السلاسل الزمنية هي

مزيج بين I(0) و I(1) ولا وجود ل للفرق الثاني I(2) وبالتالي تحقيق الشرط الأول لاستخدام منهجية (ARDL) في تقدير العلاقة بين المتغيرات.

2.5. تحديد فترات الإبطاء الزمنية المثلى: من خلال استعمال دالة المعلومات AIC (شكل الملحق01) المتاحة في برنامج (E-Views 10)، يتضح لنا النموذج المناسب هو ARDL(4.1.2.3.4) أي أن للمتغير التابع LNM أربع فترات إبطاء، أما المتغيراتالأخرى فكانتكما يلي : LNEX فترة إبطاء واحدة ، LNGDP بفترتين، LNPP بثلاثة فترات، LNGNP_P بأربعة فترات إبطاء، وبالتالي فإن صياغة النموذج الرياضي يكون على الشكل التالي :

$\Delta(LNM)_t$

حيث:Δ = الفروق من الدرجة الأولى، t = الحد الثابت ، t = اتجاه الزمن، t حد الخطأ العشوائي،(t،ϑ_t،θ_t،λ_t)= معاملات العلاقة قصيرة الأجل،($_1$ و $_2$ و $_3$ و t و t) = تمثل معلمات العلاقة الطويلة الأجل.

3.5. إختبار التكامل المشترك(منهج الحدود): يتم هذا الاختبار عن طريق Bounds) (test للتحقق من فرضية العدم والفرضية البديلة حيث:

H_0: t=t= t=t=t=0

H_1: t Í t Í t Í t Í t Í 0

ومن خلال مقارنة قيمة فيشر(F) المحسوبة من قبل البرنامج الإحصائي مع القيم الحرجة المعيارية لـ(2001) Pesaran at al، بهدف معرفة وجود علاقة طويلة الأجل من عدمها بين المتغيرات،تظهر نتائج (جدول الملحق 02) أن قيمة فيشر المحسوبة (F= 6.41) أكبر من جميع القيم الحرجة المقترحة وبالتالي رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البديل بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل عند مستوى معنوي أقل من 1%،كما يبين نفس الجدول من خلال نتائج معنوية المتغيرات(LNEX, LNGDP, LNPP, LNGNP.Pالمقدرة بـ(:0.0134، 0.0022، 0.0003، 0.0001) على التوالي، أن لها تأثير على نمو الطلب على الواردات في الجزائر على المدى الطويل، أما فيما يخص العلاقة قصيرة الأجل فإنه يتضح من خلال (جدول الملحق 05) المتضمن آلية تصحيح الخطأ ((CointEq(−1) التي تقيس سرعة تكيف النموذج للعودة من الإختلال في الأجل القصير إلى الوضع التوازني في الآجال الطويلة، والمقدرة بـ (− 2.5543) حيث تظهر بإشارة سالبة، ولها معنوية لكون احتمالها أقل من 1% والمقدرة بـ (0.0000)، مما يدل على وجود آلية تصحيح الخطأ بالنموذج ولكنها تعتبر ضعيفة ولا تتميز بالسرعة في العودة إلى الوضع التوازني.

4.5. نتائج تقدير معلمات العلاقة طويلة الأجل: من خلال (جدول الملحق02) نلاحظ ما يلي:

– مقدرة الرقمالقياسيلسعرالصرفالفعليالحقيقيبقيمة (− 0.458679) بإشارة سالبة، كما أنها ذات معنوية إحصائية باحتمال(0.0134%)؛

– مقدرة معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بقيمة موجبة (0.707556)، وبدلالة معنوية أقل من 1% (0.0022%)؛

– مقدرة معدل نمو الكثافة السكانية السنوية ذات قيمة موجبة (0.993733)، وهي ذات معنوية (0.0003%) أي أقل من 1%.

– مقدرة نصيبالفردمنإجماليالدخلالقومي ذات قيمة موجبة (1.128369)، وبدلالة معنوية أقل من 1% (0.0001%).

وتعني هذه المقدرات أن لها تأثير على طلب الوارداتفي الآجال القصيرة والطويلة.

5.5. إختبارات جودة النموذج:

لمعرفة جودة هذا النموذج القياسي تجري الدراسة فيما يلي أهم الاختبارات:

- **مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي:** بالاعتماد على إختبار (Lm Test)، نلاحظ في (جدول الملحق 04) أن القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر تساوي 0.017 وهي أكبر من مستوى المعنوية 1%، واحتمالية كاي تربيع (2)chi-square أقل من 1%، وهذا ما تأكده إحصائية داربن واطسون (DW=3.03) وهي أكبر منمستوى الدلالة (R2 = 0.99) ، وبالتالي فإن المعلمات المقدرة تتميز بالكفاءة ولا وجود للإرتباط الذاتي للبواقي (رفض فرضية العدم التي تقول أن هناك ارتباط ذاتي للبواقي).
- **مشكلة تجانس تباين الأخطاء(Heteroskedasticity):** من خلال نماذج ARCH التي تظهر نتائجه في (جدول الملحق 03) فإن قيمة احتمالية كاي تربيع chi-square(2) أكبر من 5%، أي 0.8465> 0.05 ، وهذا يشير إلى ثبات حدود الخطأ (ثبات التجانس)، ومنه انتفاء هذه المشكلة من النموذج.
- **اختبار توزيع البواقي(Jarque-Bera):**يبين (شكل الملحق 02) أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي وهذا ما تأكده نتيجة احتمالية Jarque-Bera التي هي أكبر من مستوى المعنوية 5% (0.59> 0.05).
- **اختبار استقرار النموذج (Stability Test):** يتم إجراء اختبارين لإظهار الإستقرار الهيكلي لمقدرات الأجلين القصير والطويل الخاصة بنموذج تصحيح الخطأ وهما: اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)، واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUMS)، والنتائج في (شكل الملحق 03 و04) تبين أن المنحنى داخل حدود المنطقة الحرجة بمعنوية 5%، وعليهيمكن القول بأن هناك انسجام واستقرار في نتائج الأجلين الطويل والقصير.

6.5. التفسير الإقتصادي لمقدرات الأجل الطويل:

- الإنخفاض المستمر في أسعار صرف الدينار مقابل العملات الأجنبيةيزيد من أسعار المنتجات المستوردة وبالتالي فإن الطلب على الواردات سيتراجع وعليه فإن الإشارة السالبة

للمقدرة الإحصائية تعمل وفق النظرية الإقتصادية في النموذج، حيث كلما انخفض سعر الصرف الحقيقي الفعلي بوحدة واحدة إنخفض الإستيراد بنسبة 0.45.

– معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يظهر على أنه موجب في دالة الإستيراد حيث كلما زاد هذا المتغير يزيد الطلب على الواردات أي زيادة الإستهلاك المحلي للسلع والخدمات وهذا راجع إلى عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي لتلك السلع خاصة وأن فترة الدراسة شهدت العديد من برامج الإنعاش الإقتصادي الذي تتطلب عمليات تجهيز ضخمة، وبالتالي فإنه من الطبيعي نمو الواردات في ضل زيادة الدخل من المحروقات، وعليه تعادل الزيادة بوحدة واحدة في هذا المتغير زيادة في الإستيراد بنسبة 0.70.

– تعبر مقدرة الزيادة السكانية عن اتساع السوق الداخلية وزيادة الطلب على الإستهلاك مقابل عجز الإقتصاد المحلي عن توفير الحاجات المتزايدة، مما يدل على عدم التوافق بين الزيادة السكانية وزيادة الإستثمارات المحلية خارج المحروقات مما زاد من الطلب على الواردات، حيث كلما زاد نمو السكان بوحدة واحدة زادت الواردات بنسبة 0.99.

– وعلى نفس المنهج فإن نصيبالفردمنإجماليالدخلالقومي يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد في المجتمع مما يحفز عملية الإستهلاك والذي يقابله ندرة في الأسواق المحلية وعليه فإنه يعمل على زيادة الإستيراد بنسبة 1.12 عن كل وحدة واحدة من زيادة هذا المتغير.

– أما عن الحد الثابت فإن إشارته السالبة (−16.67) تعبر عن وجود متغيرات أخرى لها تأثير سالب على نمو الواردات في الجزائر أهمها القرارات الإدارية في منع الإستيراد ومنح الرخص ومختلف إجراءات السياسة التجارية الحمائية التي برزت بقوة بعد تراجع المداخيل إثر الأزمة النفطية 2014 وتبعاتها.

6.الخاتمة:

بحثت هذه الدراسة في تحليل محددات الطلب على الواردات حيث تطرقت إلى مختلف آراء المدارس الإقتصادية بالتحليل والنقاش؛ دوافع الإستيراد منهم من اعتبرها عنصر إيجابي لتغطية الاحتياجات الداخلية ومنهم من ذهب إلى أنها حالة في الإقتصاد يجب تصحيحها من خلال زيادة الإستثمارات وتغطية العجز في الطلب الداخلي للوصول إلى

الاكتفاء الذاتي والتشغيل التام لعوامل الإنتاج، وقد خلص التحليل النظري إلى تحديد مجموعة من المحددات في هذا الموضوع وهي:

- اختلاف الوفرة النسبية في عوامل الإنتاج يدفع للقيام بعمليات الإستيراد؛
- عوامل تكلفة رأس المال البشري والمهارة والتعليم هي محفز للطلب على الواردات؛
- اكتشاف السلع الجديدة وتباين الفجوة التكنولوجية بين الدول تزيد من الواردات؛
- الإستفادة الدولية من وجود غلة الإنتاج المتزايدة في ضل الحرية التجارية؛
- تناسبية الدول في حجمها واقتصادها؛
- دوافع انخفاض التكلفة الناشئة من الميزات التنافسية للدول؛
- الإستثمارات الأجنبية المباشرة كوجه آخر للاستيراد.

أما في شقها التطبيقي أخذت الدراسة أربعة متغيرات مستقلة يتميز بها الإقتصاد الجزائري هي: سعر الصرف الحقيقي الفعلي الذي يتحدد من طرف البنك المركزي بشكل مدار ضمن سياسة توجيه الواردات وتفعيل السياسة الحمائية، ثم الناتج المحلي الإجمالي الذي يتكون معظمه من المحروقات ويستعمل في تغطية الواردات المختلفة، وكذا نصيب الفرد من الدخل القومي حيث يدعم طلب الأفراد على الواردات، أما معدلات النمو السكاني في المتغير الذي يمثل الخلفية الأساسية في زيادة الإحتياجات من السلع والخدمات فكلما زاد عدد السكان زادت نسبة الإستهلاك والعكس، وقد خلصت نتائج الدراسة القياسية إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والطلب على الواردات، وكان تخفيض أسعار صرف الدينار الجزائرييساهم في انخفاض الواردات بنسبة 45%، أما معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي فإنه يزيد من الطلب على الواردات بنسبة 70%، ومن جهة أخرى فإن الزيادة السكانية تدفع بنمو الواردات بنسبة 99%، وعلى نفس المنهج فإن نصيبالفردمنإجماليالدخلالقومي يؤدي إلى زيادة الإستيراد بنسبة 112%.

➢ توصيات الدراسة:

- الأخذ بمتغير النمو السكاني كمتغير مهم في رسم السياسات الإقتصادية والإجتماعية؛
- تحسين الوضعية المالية للجزائر من خلال التنويع في مصادر الدخل لمجابهة زيادة الطلب الواردات؛

- حوكمة وترشيد الإنفاق على الواردات من خلال إدخال هاته الأخيرة ضمن استراتجيات الإستثمار والتنمية الإقتصادية؛
- مراقبة تركيبة الواردات الجزائرية وتحفيز تشغيل الموارد المحلية التي يمكنها الإحلال التدريجي لها؛
- توجيه الدخل المتاح للإفراد إلى زيادة الإستهلاك المحلي من خلال آلية السياسة الحمائيةمع ضمان جودة المنتجات.

7. قائمة المراجع :

1.7. المراجع باللغة العربية:

- الكتب:

- أحمد محمد منصور، إيمان عطية ناصف، و إيمان محب زكي. (2004). مقدمة في النظرية الإقتصادية الكلية. الإسكندرية: قسم الإقتصاد كلية التجارة.
- جمال الدين لعويسات. (2000). العلاقات الاقتصادية والتنمية. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.
- طارق فاروق الحصري. (2010). الإقتصاد الدولي (المجلد 1). المنصورة، مصر: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.
- قصي عبد الكريم ابراهيم. (2010). أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية- النفط السوري أنموذجا-. دمشق، وزارة الثقافة: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب.
- مصطفى يوسف كافي. (2016). إدارة الأعمال الدولية. عمان: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع.

- المقالات:

- إينال أمينة، عبد الرحيم شيبي، و أمل بدو. (2016). التقدير القياسي لدالة الطلب على الواردات في الجزائر. مجاميع المعرفة ، 02 (01)، 80-89.
- سامي بن جدو. (2022). التقدير القياسي لمحددات الطلب على الواردات الجزائرية باستخدام نماذج ARDL لاختبار الحدود. مجلة رؤى اقتصادية ، 12 (01)، 37-50.
- نور الدين بوالكور. (2016). دراسة قياسية لمحددات الطلب على الواردات في الجزائر خلال (1995-2014) باستخدام نموذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ. مجلة الإستراتيجية والتنمية ، 06 (10)، 7-33.

- قصي قاسم الكليدار، و سعد عزيز ناصر. (2014). تحليل قياسي اقتصادي لتطور التجارة الخارجية وأثرها على الدخل القومي في العراق للمدة 1950-2008. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة (41)، 23-50.
- محمد إسماعيل، و جمال قاسم محمود. (2018). قياس محددات التجارة الخارجية للدول العربية باستخدام نماذج الجاذبية. صندوق النقد العربي (50).

- المطبوعات:

- منير خروف. (2015). المالية والتجارة الدولية. مطبوعة دروس موجهة لطلبة السنة الثالثة تجارة دولية . قالمة، جامعة قالمة، الجزائر.

2.7. مراجع باللغة الأجنبية:

- الكتب:

- *Krugman, P. (1985). A 'Technology Gap' Modelof International Trade (Structural Adjustment in Developed Open Economies ed., Vol. 1). (K. Jungenfeit, & D. Hague, Eds.) UK: Palgrave Macmillan.*
- *Dietzenbacher, E., & Lahr, M. L. (2004). Wassily Leontief and Input-Output Economics. Cambridge, UK: Cambridge University Press.*

- مقالات:

- *Johanson, J., & Wiedersheim, F. P. (1975). The Internationalization Of The Firm -Four Swedish Cases. Journal Of Management Studies , 12 (3), 305-323.*
- *Porter, M. e. (1990). The competitive advantage of nations. Harvard business review , 71-91.*
- *Posner, M. V. (1961). INTERNATIONAL TRADE AND TECHNICAL CHANGE. Oxford Economic Papers , 13 (3), 323-341.*

- *Ramona, T. e. (2016). The Concept Of International Trade And Main Classic Theories. sea - practical application of science , IV (2(11)), 243-247.*
- *Ruffin, R. J. (1999). The nature and significance of intra-industry trade. Economic and Financial Policy Review (Q IV), 2-9.*
- *Sejkora, J., & Sankot, O. (2017). Comparative advantage, economic structure and growth: The case of Senegal,vol.20 n.1,. South African Journal of Economic and Management Sciences .*
- *Sibly, R., & Hone, J. (2002). Population growth rate and its determinants: an overview. Philosophical transactions of the Royal Society of London. Series B, Biological sciences , 357 (1425), 1153-1170.*

- مواقع الكترونية:

- *CHENG, M. (2021, August 31). investopedia. Retrieved 01 14, 2023, from https://www.investopedia.com/terms/g/gross-national-income-gni.asp*
- *Peter, B. (2017, 02 28). gross domestic product. Retrieved 01 14, 2023, from https://www.britannica.com/topic/gross-domestic-product*
- *Who. (2023, Annual population growth rate). Annual population growth rate. Retrieved 01 15, 2023, from https://www.who.int/data/gho/indicator-metadata-registry/imr-details/1120#:~:text=Definition%3A,year%2C%20usually%20multiplied%20by%20100*

8. ملاحق:

الجدول (01): اختبار استقرارية السلاسل الزمنية باستعمال (ADF)

المتغيرات		المستوى Level			الفرق الأول 1 st-différence			القرار
		ثابت فقط	ثابت واتجاه	ثابت بدون اتجاه	ثابت فقط	ثابت واتجاه	ثابت بدون اتجاه	
LN M	Prob	0.4204	0.2203	0.9470	0.0091	0.8288	0.0015	I(1)
	t-Statistic	-1.698950	-2.770579	1.296290	-3.720692	-1.428585	-3.376030	
LN EX	Prob	0.0016	0.0000	0.1093	0.0000	0.0000	0.0000	I(0)
	t-Statistic	-4.397067	-7.245560	-1.563428	-9.353000	-8.863596	-9.348747	
LN GDP	Prob	0.8585	0.7675	0.9251	0.0005	0.0037	0.0000	I(1)
	t-Statistic	-0.589914	-1.603759	1.096097	-4.868561	-4.736950	-4.577335	
LN PP	Prob	0.0001	0.0006	0.3675	0.0436	0.6625	0.0037	I(0)
	t-Statistic	-5.570420	-5.518446	-0.782102	-3.047261	-1.826671	-3.052272	
LN GNP-P	Prob	0.3395	0.9995	0.9073	0.1424	0.1326	0.0285	I(1)
	t-Statistic	-1.873337	-1.798300	0.967544	-2.431207	-3.067312	-2.208453	

الشكل (01): اختبار ال
لنموذج الدراسة (م

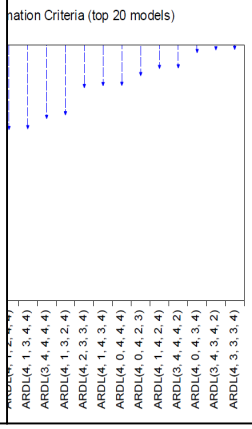

الجدول (02): إختبار التكامل المشترك(Bounds Test)

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNEX	-0.458679	0.145208	-3.158771	0.0134
LNGDP	0.707556	0.159323	4.441022	0.0022
LNPP	0.993733	0.162014	6.133631	0.0003
LNGNP_P	1.128369	0.350633	3.218091	0.0123
C	-16.67495	2.169842	-7.684868	0.0001

= LNM - (-0.4587*LNEX + 0.7076*LNGDP + 0.9937*LNPP + 1.1284
*LNGNP_P -16.6750)

Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

st Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
tatistic	6.411556	10%	2.2	3.09
	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
ual Sample Size	27	Finite Sample: n=35		
		10%	2.46	3.46
		5%	2.947	4.088
		1%	4.093	5.532
		Finite Sample: n=30		
		10%	2.525	3.56
		5%	3.058	4.223
		1%	4.28	5.84

المصدر: مخرجات برنامج E-views 10

الشكل (02): اختبا
ue-Beraالبواقي

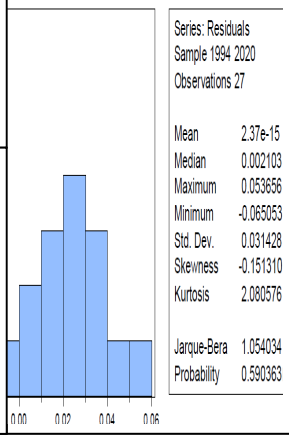

الجدول (03): اختبار تجانس تباين الأخطاء(Heteroskedasticity)

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.034633	Prob. F(1,24)	0.8539
Obs*R-squared	0.037465	Prob. Chi-Square(1)	0.8465

الجدول (04): اختبار الإرتباط التسلسلي للبواقي (LM Test)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	8.664544	Prob. F(2,6)	0.0170
Obs*R-squared	20.05588	Prob. Chi-Square(2)	0.0000

الجدول (05): تقدير نموذج حد تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LNM)
Selected Model: ARDL(4, 1, 2, 3, 4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 12/17/22 Time: 00:01
Sample: 1990 2020
Included observations: 27

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNM(-1))	1.075590	0.203951	5.273764	0.0008
D(LNM(-2))	0.270355	0.129333	2.090374	0.0700
D(LNM(-3))	0.307056	0.115844	2.650604	0.0292
D(LNEX)	-0.427685	0.191452	-2.233902	0.0560
D(LNGDP)	-0.054583	0.145488	-0.375173	0.7173
D(LNGDP(-1))	-1.266233	0.272577	-4.645410	0.0017
D(LNPP)	9.537069	2.001225	4.765615	0.0014
D(LNPP(-1))	-6.424471	3.372739	-1.904823	0.0933
D(LNPP(-2))	-6.223220	2.305794	-2.698949	0.0271
D(LNGNP_P)	2.896624	0.664890	4.356545	0.0024
D(LNGNP_P(-1))	1.460779	0.626360	2.332171	0.0480
D(LNGNP_P(-2))	-2.076663	0.581334	-3.572236	0.0073
D(LNGNP_P(-3))	-2.081637	0.626490	-3.322695	0.0105
CointEq(-1)*	-2.554348	0.323070	-7.906495	0.0000

الشكل (03): اختبار المجموع التراكمي المعاودة للبواقي CUSUM

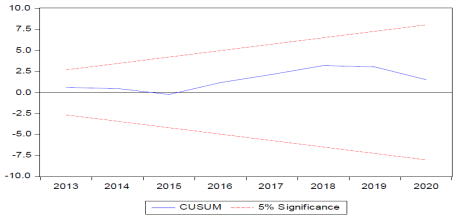

الشكل (04): اختبار المج
المعاودة لمربعات البواقي

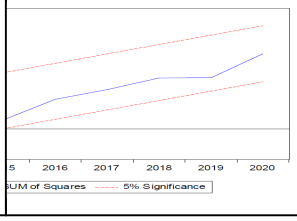

المصدر: مخرجات برنامج E-views 10